



آلية تحديد وتقييم وفهم وتوثيق مخاطر تمويل الارهاب وغسيل الأموال

بجمعية بصمات المستقبل الشبابية

هذه السياسة معتمدة من مجلس إدارة الجمعية
في اجتماعه رقم (٣) المنعقد بتاريخ
١٤٤٧/٠٤/١٥ هـ الموافق ٢٠٢٥/١٠/٠٧ م



مقدمة:

تهدف هذه الوثيقة إلى تقييم وفهم وتوثيق المخاطر المحتملة لجرائم تمويل الإرهاب ضمن أنشطة جمعية بصمات المستقبل الشبابية، بما يضمن الامتثال للوائح الوطنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويسهم في تعزيز سلامة العمل الخيري وحماية المجتمع من أي استغلال غير مشروع.

القسم الأول: تحديد المخاطر المحتملة

تتمثل الخطوة الأولى في تحديد المخاطر المحتملة التي قد تواجه الجمعية نتيجة طبيعة عملها في جمع التبرعات وتنفيذ البرامج الخيرية، ومن أبرز تلك المخاطر:

١. تلقي تبرعات من مصادر مجهولة قد تُستخدم في تمويل الإرهاب.
٢. استغلال الجمعية كواجهة لتحويل أموال مشبوهة تحت غطاء العمل الخيري.
٣. تلقي تبرعات من أفراد أو جهات مدرجة في قوائم العقوبات.
٤. التحويلات المالية الدولية التي قد تُستخدم لأغراض غير مشروعة.
٥. تمويل مشاريع صورية أو وهمية دون علم الجمعية.
٦. ضعف نظم الرقابة الداخلية بما يتيح استغلالها من بعض العاملين.
٧. التبرعات العينية غير المسجلة أو غير المراقبة بدقة.

القسم الثاني: تقييم المخاطر (المصفوفة)

- تصنيف التبرعات والأنشطة حسب مستوى الخطر، مع إعطاء أولوية للتحقيق في المعاملات المالية التي تأتي من مناطق أو جهات ذات مستوى خطر أعلى.
- استخدام إجراءات الفحص المستمر للتأكد من أن التبرعات والجهات المانحة لا تشكل مخاطر أمنية أو تتعلق بتمويل الإرهاب.



القسم الثالث: فهم الأنماط والممارسات المشبوهة

تهدف هذه الخطوة إلى بناء فهم دقيق للأنماط والسلوكيات التي قد تشير إلى محاولات تمويل الإرهاب، ومن أبرز المؤشرات المحتملة:

- تكرار التبرعات من نفس الجهة بمبالغ كبيرة غير مبررة.
 - تحويل الأموال إلى مناطق نزاع أو جهات غير معروفة.
 - دعم مشاريع خيرية وهمية لا وجود فعلي لها.
 - استخدام حسابات الجمعية لإجراء تحويلات نيابة عن أطراف أخرى.
- ويجب على الجمعية بناء قاعدة بيانات للعمليات المالية المعتادة ومقارنتها دوريًا لتحديد أي أنماط غير طبيعية.

القسم الرابع: التوثيق والمتابعة

تلتزم الجمعية بتوثيق جميع عمليات تقييم المخاطر والاحتفاظ بالسجلات الداعمة، بما في ذلك نتائج التقييم والإجراءات الوقائية المتخذة. كما يتم إجراء مراجعة دورية للمصفوفة وتحديثها عند ظهور متغيرات جديدة. وتُعد الإدارة التنفيذية مسؤولة عن تنفيذ الإجراءات، فيما يتولى مجلس الإدارة الإشراف العام وضمان الامتثال. وفي حال الاشتباه بأي نشاط ذي صلة بتمويل الإرهاب، يتم الإبلاغ الفوري للجهات المختصة وفق الأنظمة المعمول بها.